التنشئة السياسية والتربية المدنية
دراسة فى المفاهيم وحقولها الدلالية

بلقيس محمد إسماعيل *

يتناول هذا البحث مفهومين أساسيين هما: التنشئة السياسية، والتربية المدنية. وكلاهما من المفاهيم المركزية فى عملية التنشئة الاجتماعية بمعناها الواسع. ويأتى تناول هذين المفهومين فى سياق أزمة عميقة تواجهها أنظمة التربية والتنشئة فى مؤسسات التعليم العربى بصفة عامة، وتتجلى فى ناحيتين أساسيتين بصفة خاصة، هما: أدوات ووسائل التنشئة السياسية والتربية المدنية من مضمون عملية التنشئة من جهة أخرى. ويوضح البحث جوانب من التحولات التكنولوجية السريعة التى أدت إلى تراجع أهمية بعض الأدوات التقليدية للتنشئة، ومنها المدرسة والأسرة، وصعود أدوات جديدة ومنها وسائل التواصل الاجتماعى والإعلام الجديد، الأمر الذى يؤثر بعمق على مضمون ومحتوى عملية التنشئة؛ حيث أتاحت الثورة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصة كبيرة لنقل الأفكار والقيم والمعايير من مجتمع إلى آخر. وينتهى البحث إلى بعض النتائج ذات الطابع العملى، ومن أهمها: وجوب دعم مجموعة من القيم والمبادئ والسياسات التى تحافظ على الهوية الذاتية، وتطوير مؤسسات التربية المدنية والتنشئة السياسية العربية وتوظيفها فى تعزيز تلك المبادئ عبر استيعاب المتغيرات الجديدة؛ سواء بتطوير المقررات الدراسية، أو إصلاح العملية التعليمية من جميع جوانبها فى العصر الرقمى.

الكلمات المفتاحية: التنشئة السياسية، التربية المدنية، التربية والتعليم.

مقدمة

تواجه منظومة التربية والتعليم فى الوطن العربى بشكل عام أزمة حادة نتيجة لمجموعة من العوامل والتحديات الداخلية والخارجية. وهذه التحديات ناجمة فى أغلبها عن التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية التى تحدث بمعدلات متسارعة بفعل تأثيرات الربيع العربي، وفى ظل التحديات التى تفرضها العولمة، وتحت تأثير الثورة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإذا كانت هذه الأزمة تشمل مختلف جوانب العملية التعليمية من حيث أدواتها ووسائلها، ومواردها البشرية والمادية، ومناهجها ومقرراتها الدراسية؛ فإنها تشمل أيضًا وبالقدر نفسه الدور الذى

* وزارة التربية والتعليم، صنعاء– اليمن.

تسهم به العملية التعليمية فى غرس القيم السياسية ومبادئ التربية المدنية. ويتجلى ذلك فى ناحيتين أساسيتين هما:

١- أدوات ووسائل التنشئة السياسية والتربية المدنية؛ حيث أدت تلك التحولات المشار إليها إلى تراجع أهمية بعض الأدوات التقليدية للتنشئة بشكل عام، والتنشئة السياسية والتربية المدنية بشكل خاص، وصعود أهمية أدوات أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال: أن المدرسة والأسرة، وهما من الوسائل التقليدية للتنشئة، قد تراجع دورهما لصالح وسائل الإعلام (التليفزيون، الفضائيات، الإنترنت، والفيس بوك...) وهى ليست فقط من الوسائل الحديثة للتنشئة؛ وإنما أدت ولا تزال تؤدى دورًا مهمًا فى ثورات الربيع العربى.

٢- مضمون ومحتوى عملية التنشئة؛ حيث تتيح الثورة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصة كبيرة لنقل الأفكار والقيم والمعايير من مجتمع إلى آخر، وعبر الثقافات المختلفة، الأمر الذى يؤدى إلى تضييق نطاق الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع على حدة، ويؤدى فى الوقت نفسه إلى توسيع نطاق المشتركات الثقافية والحضارية بين مختلف المجتمعات. وفيما يتعلق بمضمون "التربية المدنية" بمفهومها الواسع، وفى حالتها المعاصرة، يُلاحظ أنها باتت ترتكز على منظومة من القيم المشتركة، وفى مقدمتها قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. ولم يعد المضمون كما كان فى السابق يرتكز فقط على القيم التى ترسخ الخصوصيات الذاتية للمجتمع، مثل: الانتماء، والوطنية، والولاء للأيدلوجيات السياسية التى تتبناها النظم الحاكمة.

وفى مثل هذا المناخ المتأزم والملئ بالتحديات، تجد المؤسسات التعليمية نفسها مطالبة بضرورة تطوير أدائها ورفع كفاءتها وتحديث أدواتها ووسائلها، وكذلك تطوير مضامين مقرراتها ومناهجها. وينطبق ذلك على مختلف الأدوار التى تقوم بها المؤسسة التعليمية كما ينطبق بشكل خاص على دورها فى عملية التنشئة السياسية، وبث قيم التربية المدنية فى عقول ووجدان الأجيال الجديدة.

إن التنشئة السياسية تقوم بدور أساسى فى تكوين الاتجاهات وبناء منظومات القيم والمبادئ والمعايير التى تسهم فى تشكيل هوية الفرد- المواطن- كما تسهم أيضًا فى تشكيل هوية المجتمع وإكسابه شخصيته القومية التى تميزه عن غيره من المجتمعات. أما التربية المدنية فهى تركز على

قيم الحوار والمواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية،وبناء القدرات الذاتية للمواطنين وإكسابهم مهارات متنوعة؛ لتحقيق درجة أعلى من التعايش المشترك وتحسين نوعية حياتهم.

ومن المرجح فى سياق التحولات التى يحدثها الربيع العربى أن يزداد الاهتمام بعملية التربية المدنية، على اعتبار أنها أكثر ملاءمة للتوجهات الديمقراطية وحقوق الإنسان ونداءات العدالة الاجتماعية السائدة فى الخطاب السياسى لثورات الربيع العربي. وحتى تتحقق تلك الأهداف فى ظل الدولة الوطنية الحديثة فإن هناك مجموعة من المؤسسات والهيئات التى تسهم فى عملية التنشئة السياسية.

وفى ضوء ما سبق؛ أتناول فى هذا البحث الإطار المفهومى النظرى للتنشئة السياسية والتربية المدنية. وأناقش الاتجاهات المختلفة فى التعريف بمفهومىَ التنشئة السياسية والتربية المدنية وحقولهما الدلالية.

١- الأبعاد النظرية للتنشئة السياسية والتربية المدنية

يثير كل من مفهوم "التنشئة السياسية"، و"التربية المدنية" –على المستوى النظرى– عديدًا من القضايا الأساسية فى علم السياسة، لعل من أهمها قضية تنظيم العلاقة بين المواطنين والنظام السياسى، وكيفية تشكيل القيم والتوجهات والانتماءات والولاءات السياسية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وهى أمور تندرج بوضوح ضمن حقل النظرية السياسية. كما تثير عملية "التنشئة السياسية" –على المستوى التطبيقى– قضايا أخرى تندرج ضمن حقل السياسة المقارنة، ومن أهمها ما يتعلق بالمؤسسات التى تسهم فى غرس القيم وبناء تلك الولاءات والتوجهات السياسية من جهة، وبالدور الذى تقوم به النظم السياسية ذاتها من أجل توظيف مؤسسات التنشئة ووسائلها المتنوعة من أجل خلق نوع من الارتباط القيمى بين النظام السياسى والمواطنين؛ وذلك ضمانًا لاستمرارية النظام، ودعماً لشرعيته واستقراره.

وقد شهد موضوع التنشئة السياسية اهتمامًا أكاديميًا منذ فترة طويلة ترجع –حسب رأى البعض– إلى عصر الثورات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن الثامن عشر[١]، ولكن الدراسة الجادة لفهم كيفية التأثير فى توجهات المواطنين وفى بناء معتقداتهم السياسية لم تبدأ إلا فى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك عندما "أصبح الباحثون السياسيون يربطون بين عمليات التنشئة السياسية ونظريات الحياة السياسية، متأثرين بالثورة السلوكية، ومحاولة فهم الأنماط المختلفة

لتوجهات الأفراد السياسية"[٢]، وبموجة الأنظمة السياسية الجديدة التى ظهرت نتيجة لنجاح حركات التحرر من الاستعمار فى بلدان العالم النامى خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نفسه.

ومع زيادة أهمية عمليات التنشئة السياسية فى بناء الشرعية وتحقيق الاستقرار السياسى، وبخاصة فى البلدان حديثة الاستقلال، زاد الاهتمام الأكاديمى والبحثى بهذا الموضوع، وأضحى فى السبعينيات موضوعًا أساسيًا من موضوعات علم السياسة. وكما أسلفنا فإن التداعيات السياسية والاجتماعية للربيع العربى سوف تفرض إعادة النظر فى مفاهيم التنشئة السياسية والتربية المدنية باتجاه التركيز على عمليات التربية المدنية لكونها تتناسب مع أهداف التحول الديمقراطى والإصلاحى السياسى؛ بدرجة أكبر من التنشئة السياسية التى كانت تتناسب مع طبيعة وأهداف الأنظمة الشمولية.

وبالرغم من كثرة الإسهامات النظرية والإمبريقية التى كتبها الباحثون فى موضوع التنشئة السياسية؛ فإن هذا الموضوع لا يزال يثير الكثير من النقاشات والحوارات العلمية، ولا يزال الجدل مستمرًا حول مضمون "التنشئة السياسية" ذاتها وتداخلها مع مفاهيم أخرى لها صلة قوية بالتعليم بمعناه الواسع الذى يشمل معنى التنشئة السياسية، ومن أهم تلك المفاهيم: مفهوم التربية السياسية ومفهوم التربية المدنية، إضافة إلى المفهوم الأقدم وهو مفهوم التعلم السياسى.

وبنظرة عامة على تطور تلك المفاهيم وعلاقتها ببعضها، يتضح أنها قد تأثرت بجملة التطورات الاقتصادية والتحولات السياسية التى شهدتها نظم الحكم فى المجتمعات المختلفة. ومع تطور البحوث والدراسات فى العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفى العلوم السياسية بشكل خاص تبلور مفهوم "التنشئة السياسية" ليعبر عن منظومة القيم والمبادئ والمعايير المتعلقة بالنظم السياسية وتوجهاتها وسياساتها العامة، ومواقف المواطنين منها، والوظائف التى تقوم بها النظم السياسية ذاتها من أجل ضمان ولاء المواطنين وتأييدهم ومساندتهم لها. ثم شهدت السنوات الأخيرة صعودًا مطردًا لمفهوم "التربية المدنية" ليحتوى بداخله ما يشير إليه مفهوم التنشئة السياسية، ويتجاوزه إلى التأكيد على بعض القواسم المشتركة بين مختلف الثقافات ومنظومات القيم العامة ذات الطابع الإنسانى/الحقوقى، وليس فقط تلك التى تعكس خصوصيات ثقافية لهذا المجتمع أو ذاك.

٢- مفهوم التعلم

بالنسبة لمفهوم "**التعلم**" Learning فإنه يستخدم للإشارة إلى مفهوم عام يشتمل –ضمن ما يشتمل– على جوانب سياسية يقصد بها الإسهام فى تنشئة الأجيال الجديدة وفق منظومة معينة من القيم والتوجهات التى تربط المواطن ببلده وبالنظام السياسى السائد. وطبقًا لتعريف منظمة اليونسكو؛ فإن التعليم هو عبارة عن " نشاط منظم ومتصل يصمم بهدف توصيل مزيج من المعارف والمهارات والمفاهيم ذوات القيمة إلى جميع أنشطة الحياة"(٣)، بما فى ذلك بطبيعة الحال المفاهيم والمعارف ذات الصلة بالتوجهات السياسية لأبناء المجتمع. إن مفهوم التعلم بهذا المعنى كان محور اهتمام المنظرين السياسيين، وقد أثاروا تساؤلات متعددة عن قدرة نظام معين على المحافظة على الوضع القائم، أو على إحداث تغييرات من خلال التعليم وتوجيه المواطنين.

واكتسب مفهوم التعلم السياسى معنى واسعًا يشير إلى أية عملية يتم بموجبها نقل المعرفة السياسية سواء كان ذلك بقصد أو دون قصد، وسواء كانت تلك المعرفة تدعم أو لا تدعم النظام السياسى القائم(٤)، وبهذا المعنى فإن التعلم السياسى يحدث باستمرار، ويكتسبه الفرد خلال مراحل عمره المختلفة. ولكن هناك من يرى أن المرحلة التى تستحق التركيز فى عملية التعلم السياسى هى "مرحلة ما قبل سن الرشد"، وذلك بناءً على افتراض "أن ما يحدث فى سن الطفولة يعتبر عاملاً فى تكوين الاتجاهات السياسية لحياة ما بعد الطفولة"(٥). ويوضح البعض كيف حلت كلمة "تنشئة" محل كلمة "تعليم"، رغم أن هذا لا يعنى البتة أن الكلمة الثانية لم تعد مؤدية للغرض، "فكلا المفهومين يعبر عن تلك العملية الاجتماعية التى يسير خلالها الإنسان منذ مولده إلى أن يأخذ مكانه كعضو يشغل دورًا محددًا وسط الجماعة البشرية التى يشب فى أحضانها"(٦). وأيًا كانت علاقة مفهوم التعلم السياسى بمفهوم التنشئة السياسية –وهو ما سيتضح بعد قليل بالتفصيل– فإن مفهوم التعلم أو التعليم السياسى قد تراجع من الاستعمال على المستويات الأكاديمية والحزبية والإعلامية، مفسحاً الطريق إما لمفهوم التربية السياسية، أو لمفهوم التنشئة السياسية بدرجة أكبر.

٣- مفهوم التربية السياسية

عرَف "قاموس التربية" مفهوم "**التربية السياسية**" بأنه عملية تهدف إلى "تنمية وعى الناشئة بمشكلات الحكم، والقدرة على المشاركة فى الحياة السياسية، وتنمية ذلك بالوسائل المختلفة؛ كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والاطلاع على النشاط السياسى"(٧). ويؤكد البعض على أن المهمة الرئيسية

للتربية السياسية هى إعداد المواطنين للمشاركة فى الشئون العامة، وذلك برفع وعيهم، والمساهمة فى تمكينهم من القيام بواجباتهم، والتمسك بحقوقهم[٨]. ومن ثم يمكن النظر إلى التربية السياسية على إنها أداة لدمج الأفراد فى المجتمع ومساعدتهم على التكيف مع البيئة السياسية التى يعيشون فيها، والمشاركة فى تطوير هذه البيئة، وذلك عن طريق توصيل التراث الاجتماعى المشترك إلى الأجيال المتعاقبة عبر آليات اللغة، وبغرس القيم الأخلاقية والدينية وغير ذلك من العادات والقيم التى تعبر عن هوية المجتمع[٩]. ويرى بعض التربويين أن عملية تشكيل وجهات نظر مواطنى المستقبل مهمة أساسية من مهماتهم، ويؤكدون على أن الدور الأكبر فى هذا المجال يقع على عاتق المدارس[١٠].

ويميز بعض المختصين من علماء التربية وعلماء النفس بين مضمون كلمة "تعلُّم"، ومضمون كلمة "تربية"، ويرون أن كلمة التعلم يقابلها لفظ نشاط، وهو أمر يختلف فى دلالته عن التربية، وإن كان يتقاطع معها فى الممارسة العملية فى أكثر من ميدان؛ وذلك نظرًا لتطور استعمالاته فى المجتمع الحديث. وتذهب لجنة اليونسكو إلى تعريف التربية تعريفًا واسعًا تؤكد فيه على أن التربية "عملية مستمرة لإثراء المعارف والمهارات، وربما هى فى المقام الأول عملية مميزة لتنمية الفرد وبناء العلاقات بين الأفراد والجماعات والأمم"[١١]. ولكن بالنظر إلى مفهوم التربية من منظور إسهامها فى عملية التنشئة السياسية على وجه التحديد، يتضح أن هذا المفهوم يستخدم للإشارة إلى التعلم السياسى المقصود أو المتعمد؛ أى أن الفارق الجوهرى بين التربية السياسية والتعلم السياسى يكمن فى عنصر التعمد والقصد إلى إيصال معارف وقيم سياسية معينة وفقًا لبرنامج محدد، بغض النظر عن مضمون هذا التعلم، وما إذا كان يدعم النظام السياسى القائم أم لا؟. فالمدرس، مثلًا، يمكنه أن يعرض على تلاميذه نصاً من خطاب سياسى لرئيس الدولة ليشرح لهم بعض المعانى الإيجابية التى وردت فيه، أو على العكس من ذلك، فإنه قد يستخدم النص نفسه كمادة لإثارة بعض الانتقادات لسياسات الدولة وبيان أوجه الضعف فيها. ومن هنا يتبين أن هذا المدرس يمكنه من خلال هذا "النشاط" التربوى أن يسهم فى دعم الاتجاهات المؤيدة للنظام السياسى من خلال الإشارة مثلًا إلى أن خطاب الرئيس قد استند إلى نصوص الدستور؛ أى إن له شرعية دستورية، كما يمكنه أن يسهم فى تنمية اتجاهات معارضة للنظام نفسه، وذلك بالتركيز على الثغرات التى تضمنها خطاب الرئيس، وبيان كيف أنه لم يلتزم فيما اتخذه من سياسات بروح الدستور أو بالمصلحة العليا للمجتمع.

ويذهب كثير من الباحثين إلى القول بعدم وجود فرق بين مفهوم "التربية السياسية"، ومفهوم "التنشئة السياسية"، ويرون أن التربية Education تتضمن معنى التنشئة Socialization، ذلك لأن التربية حسب وجهة نظرهم ما هى إلا تنشئة منظمة، وهادفة إلى تطويع الفرد، وإكسابه الثقافة التى تتناسب مع الظروف الاجتماعية التى يعيشها، ولهذا السبب تحتوى برامج التربية السياسية على ما هو أكثر من العادات والتقاليد والمعايير والقيم والاتجاهات، مثل المهارات والمعارف، والتهذيب الثقافى عبر المؤسسة التربوية الرسمية، حتى يكون الفرد مهيئًا "للقيام بدور متوقع ومطلوب اجتماعيًا فى المستقبل"(١٢). كل ما فى الأمر هو أن التربية السياسية أقرب ما تكون إلى" التربية الوطنية"؛ أى إن لها معنى أكثر خصوصية من مفهوم التنشئة السياسية؛ حيث تستهدف التربية الوطنية تلقين مجموعة من المعلومات والمعارف التى يكون من شأنها إيقاظ المشاعر الوطنية وإنماء الرابطة بين الوطن والمواطن، والتعريف العام بحقوق الفرد وواجباته. وعليه فإن التربية من هذا المنظور تختص بتقديم خبرات معينة لفئات محددة، ضمن أطر مؤسسية تعليمية، أو تربوية، ومن هنا تعتبر عملية التربية السياسية أضيق نطاقًا من التنشئة السياسية؛ حيث إن التنشئة غالبًا ما تشمل فئات المجتمع كافة، وتجرى بواسطة عديد من المؤسسات التعليمية والحزبية والإعلامية والدينية والاجتماعية، الرسمية منها وغير الرسمية(١٣).

٤- مفهوم التنشئة السياسية

أخذ مفهوم "**التنشئة السياسية**" فى التبلور فى سياق صعود المدرسة السلوكية فى علم السياسة الأمريكى منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين ظهرت لهذا المفهوم تعريفات متعددة، وذات مضامين مختلفة بحسب اختلاف الاقترابات التى استخدمها الباحثون وعلماء السياسة الذين اهتموا بموضوع التنشئة السياسية وقضاياها النظرية والعملية. وكان هربرت هايمان هو أول من استخدم مفهوم التنشئة السياسية وذلك عندما عنون بها كتابه الصادر فى سنة ١٩٥٩، وقد عرفها بأنها تعنى:" تعلم الفرد للسلوك الاجتماعى عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التى تساعده على أن يتعايش سلوكياً مع هذا المجتمع"(١٤). ومع تزايد البحوث والدراسات الإمبريقية حول عملية التنشئة السياسية، تعددت محاولات تعريفها من زوايا مختلفة بعضها اجتماعى، وبعضها سياسى، وبعضها الآخر ركز على جانب العملية Process التى تمر بها التنشئة والآثار التى تترتب عليها ليس فقط على مستوى الفرد؛ وإنما أيضًا على مستوى السياسات العامة والقضايا التى تهم النظام السياسى

بشكل عام. ويعتبر تعريف هايمان السابق ذكره نموذجاً على التعريفات التى اهتمت بالجانب الاجتماعى فى علمية التنشئة السياسية.

أما الجهود التى قادها كل من جابرييل ألموند، وديفيد إيستون فقد ركزت على المضمون السياسى والثقافى لعملية التنشئة، وأسفرت تلك الجهود عن بلورة مدخلين لتحليل الأنظمة السياسية من منظور عملية التنشئة: أولهما هو المدخل النظامى الذى طوره إيستون وبعض زملائه، وثانيهما المدخل البنيوى الوظيفى الذى طوره ألموند وآخرون. وقد نظر المدخلان السابقان إلى التنشئة السياسية على أنها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، فهى عملية يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين تجاه نظام سياسى معين، على أساس افتراض أن التأييد الأساسى عامل ضرورى لاستمرارية أى نظام سياسى عبر الزمن.

أوجز إيستون وهيس أهمية التنشئة السياسية فى القول بأنه "لا يوجد نظام قادر على تأدية وظائفه، وأن يحافظ على استمراريته لأى فترة زمنية، دون أن يسعى إلى تعليم جيله الناشئ سياسيًا... فعلى النظام أن يسعى إلى نقل بعض من تراثه السياسى عن طريق الوعى أو الحدس إلى أعضاء المجتمع البالغين، أو أن يعمل على خلق تراث جديد لهم يتمكن النظام الذى يشهد مرحلة تحول جدية من توقع التأييد مستقبليًا"(١٥).

وذهب ألموند إلى أن التنشئة السياسية من وجهة نظر المدخل الوظيفى تعتبر إحدى الوظائف السبع التى تؤديها الأنظمة السياسية. ويعرف ألموند التنشئة السياسية من منظوره البنائى الوظيفى فيقول إن المقصود بوظيفة التنشئة السياسية هو أن جميع الأنظمة السياسية تحاول الإبقاء على هياكلها وثقافتها عبر الزمن، وإنها تقوم بذلك من خلال مؤثرات ذات صلة بالهياكل الأولية والثانوية التى من خلالها يتمكن الطفل الصغير من اجتياز مرحلة الحلم. التنشئة السياسية هى عملية توصيل الثقافة السياسية، وبالتالى تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم، والأحاسيس تجاه النظام السياسى وأدواره المختلفة، وشاغلى هذه الأدوار، كما إنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشاعر تجاه مدخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية(١٦).

ورغم اختلاف زاوية التحليل التى يركز عليها المدخل النظامى عن تلك التى يركز عليها المدخل البنيوى الوظيفى؛ فإن المدخلين يهتمان معاً بمفهوم النظام السياسى، وليس باتجاهات وسلوكيات الأفراد الذين يعيشون فى ظل هذا النظام أو ذاك. وبعبارة أخرى فإن المدخلين يفترضان

أن نوعية المعلومات السياسية، والقيم والاتجاهات وتوقعات المواطنين ذات الصلة بالسياسة لها تأثير على الكيفية التى يعمل فى إطارها النظام السياسى. إن كلا من إيستون وألموند قد "تصورا أن النظام السياسى يعمل من أجل المحافظة على تأييد مواطنيه ودعم هذا التأييد. ويقوم النظام السياسى بهذا العمل من خلال تعليم المواطنين أن يقبلوا وجود النظام القائم، وأن يثقوا فى قيادة سياسية معينة، وأن يتوقعوا أنماطاً سياسية معينة"(١٧). كما أنهما يريان أن نقل التوجهات السياسية المناسبة إلى الأجيال الجديدة هو أحد الجوانب المهمة جداً فى عملية التنشئة السياسية.

إن لتحليلات كل من إيستون وألموند أهمية بالغة فى فهم الجهود التى يقوم بها النظام السياسى من أجل المحافظة على وجوده واستمراره عبر عملية "التنشئة السياسية"؛ وبخاصة من خلال التدخل، مثلًا، فى صوغ المقررات والمناهج التعليمية فى المراحل الدراسية المبكرة. وعادة ما يكون هذا التدخل كبيرًا فى حالة الأنظمة السياسية السلطوية، أو تلك التى جاءت على إثر النجاح فى التحرر من الاستعمار، أو نتيجة انقلابات عسكرية؛ إذ إن مثل هذه الأنظمة غالبًا ما تعتمد مفهوم "التعبئة السياسية"، ليس فقط للموارد والطاقات المادية؛ وإنما أيضًا للتأييد المعنوى والولاء السياسى للمواطنين خلف القيادة. وتبرز فى هذا السياق أهمية المؤسسات الإعلامية، والتعليمية التى يجرى توظيفها بالكامل من أجل تنمية الولاء للنظام السياسى وحشد التأييد له على أوسع نطاق ممكن؛ وبخاصة فى أوساط الأجيال الجديدة، والذين هم فى سن التعليم. وهو ما ينطبق على موضوع الدراسة التى بين أيدينا؛ حيث تسعى إلى الكشف عن قيم التنشئة السياسية فى مقررات مرحلة التعليم الثانوى العام، وإلى أى مدى تعبر هذه القيم عن توجهات النظام السياسى وأهدافه وأولوياته التى يتبناها ويعمل من أجل ضمان التأييد الشعبى لها عبر وسائل متعددة منها التنشئة المدرسية للأجيال الجديدة.

ومن الملاحظ أن هناك تداخلًا بين المعانى التى يشير إليها مفهوم التنشئة السياسية، مع تلك التى يشير إليها مفهوم "التربية السياسية" على النحو السابق بيانه. فالمفهومان يستخدمان فى بعض الأحيان للتعبير عن عملية واحدة، وهى العملية التى يكتسب الفرد من خلالها الثقافة السياسية للمجتمع، وتنمو لديه قيم الولاء والانتماء والتأييد للنظام السياسى فى مرحلة معينة. ويرى البعض أن الانتقال من استخدام مفهوم "التربية السياسية" إلى مفهوم "التنشئة السياسية" كان يعنى الانتقال من المنظور المعيارى إلى منظور ملاحظة المستقبل(١٨). ويرى العض الآخر أن الانتقال من مفهومى التعليم والتربية السياسية، إلى مفهوم التنشئة السياسية هو"تحول فى اهتمام الفلاسفة والمفكرين إلى

الجوانب التطبيقية للتنشئة السياسية، بغية الربط بين هذه الجوانب وبين السلوك السياسى للأفراد، ومدى إقبالهم على المشاركة السياسية"[١٩]. وإن عمليات التعلم والتعليم، والتربية والتنشئة السياسية تعد ركناً أساسياً من أركان بناء وعى الفرد بأهمية مشاركته الفعالة فى المجتمع، وتدريبه على ممارسة المواطنة[٢٠]، إلى جانب إعداده للانخراط فى الجماعة السياسية والولاء للسلطة السياسية التى تقودها.

ورغم وجود هذا التداخل المشار إليه؛ فإن لكل مفهوم خصائصه التى تميزه عن غيره، فالتعلم السياسى يشير إلى الجهد الذى يبذله الفرد كى يكتسب المعارف والقيم والتوجهات السياسية، أما "التربية السياسية" فهى عملية ذات مضمون سلوكى وأخلاقى أكثر ما هى عملية تعليمية بالمعنى المذكور؛ فالتربية تركز فى الأغلب الأعم على إكساب الفرد القيم والمهارات والأخلاقيات التى تفيده فى التعامل مع الآخرين، وفى التكيف والاندماج فى محيطه الاجتماعى، ومن ثم فهى عملية تنطوى على قدر من التنشئة السياسية[٢١]. أما "التنشئة السياسية" فهى–حسب رأى البعض– مفهوم أضحى يشير إلى معنى أكثر تحديدًا وهو عملية نقل المعلومات والأفكار والقيم والتوجهات التى تسهم فى دعم النظام السياسى القائم، وأحياناً فى معارضته إذا كانت عملية التنشئة تتم بطرق غير رسمية؛ وبخاصة فى النظم غير الديمقراطية، وبموجب التنشئة السياسية يكتسب الفرد معرفة ذات مغزى تجعله ينظر بطريقة محددة إلى النظام السياسى القائم وإلى رموزه وأشخاصه، كما إن هذه التنشئة تؤثر فى سلوكياته وتصرفاته تجاه النظام. وبهذا المعنى يمكن القول إن عملية التنشئة ترتبط بالثقافة السياسية ارتباطًا وثيقًا؛ فهى طريق الدخول فى هذه الثقافة، سواء كان ذلك بالنسبة للنظام السياسى، أو بالنسبة للجماهير العريضة داخل المجتمع، ومن ثم فإن التنشئة السياسية لا تسهم فقط فى إكساب الفرد قيمة المواطنة؛ وإنما تسهم أيضًا فى "تحديد نوعية الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع"[٢٢].

ومع تزايد الاهتمام بمفهوم "**التربية المدنية**" فى السنوات الأخيرة[٢٣]، عاد الجدل مرة أخرى حول التداخل بين مفهوم التنشئة السياسية وغيره من المفاهيم القريبة منه. فمفهوم التربية المدنية يشير إلى عملية النقل المباشر ليس فقط للمعرفة والقيم المرتبطة بالنظام السياسى والموقف منه؛ وإنما أيضًا لتلك المعرفة التى تسهم فى توسيع قاعدة المشاركة والتشجيع عليها فى الحياة العامة على أسس محددة تعتمد الحوار، وحرية التعبير، وقبول الرأى الآخر، والتعددية الثقافية والسياسية، واستخدام

الوسائل السلمية فى حل المنازعات، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة عند وجود تعارض بينهما[٢٤].

ويتضح من ذلك أنه فى الوقت الذى تنصرف فيه التربية المدنية إلى مجالات أوسع من مجرد بناء وجهات نظر محددة تجاه النظام السياسى والمشاركة السياسية والاهتمام بالقضايا العامة، إلا أن هذه التربية المدنية لا تركز على "المضمون السياسى" بقدر تركيزها على المضمون المدنى بمعناه الأوسع الذى يهتم فى المقام الأول برفع مستوى الأداء الاجتماعى العام، ويعنى بتطوير العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع وفقاً لموجهات معيارية كبرى تحدد الصواب والخطأ، وترشد إلى ما يجوز وما لا يجوز من منظور يجمع بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. كما إن التربية المدنية لا تركز على وسائل محددة أو منتظمة لممارسة عملية التربية مثلما هو بالنسبة للتنشئة السياسية التى تفترض إسهام عدة مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية فى عملية التنشئة السياسية، وذلك على النحو الذى سوف يرد فى المبحث الثانى من هذا الفصل. وإذا كانت التربية المدنية تلتقى مع التنشئة السياسية فى إعداد المواطنين وتأهيلهم للاندماج فى المجتمع السياسى الذى هم أعضاء فيه، إلا أن ثمة فارقًا جوهريًا بينهما هو أن التربية المدنية معنية بإعداد المواطن للعيش فى مجتمع ليبرالى، وتحت مظلة نظام حكم ديمقراطى دستوري، ومن ثم فهى تهتم بتزويد المواطنين بالمعارف والمفاهيم الضرورية للمشاركة فى العملية السياسية من قبيل الحقوق والمسئوليات، والمفاهيم والمبادئ الأساسية التى يتضمنها الدستور، وتسعى أيضًا لتنمية مجموعة القدرات والمهارات والميول والاتجاهات والسمات الشخصية اللازمة للمشاركة فى الحياة العامة. هذا فى حين أن التنشئة السياسية تهتم أساساً بإعداد الفرد للمجتمع السياسى أيًا كانت أيديولوجيته، وأيًا كان نوع نظام حكمه، وهو ما قد يؤدى إلى ممارسة تزييف الوعي، وإفراغ المواطنين من فعاليتهم ودورهم السياسى والاجتماعى[٢٥]، وتحويلهم إلى مجرد تابعين غير مؤثرين فى صنع القرارات، ولا فى تحديد السياسات التى تحقق مصلحة المجتمع.

ومهما يكن من أمر التداخل أو التمايز بين مفهوم التنشئة السياسية والمفاهيم التى سبق ذكرها؛ فقد استمر علماء السياسة فى صوغ تعريفات يرونها أقرب إلى تحديد المعنى الدقيق للمقصود بالتنشئة السياسية. فمن بعد هايمان، جاء عدد كبير من العلماء والباحثين الأجانب والعرب، وحاول كل منهم تقديم تعريف معين للتنشئة السياسية، ومن أهم تلك التعريفات الآتى:

١- تعريف ألموند وباول، الذى يقول إن التنشئة السياسية هى " عملية اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التى يحملها معه حينما يجند فى مختلف الأدوار الاجتماعية والسياسية"[٢٦]، ويؤكد ألموند على أنها عملية "تتشكل بموجبها الثقافة السياسية وتتغير". ويركز هذا التعريف على الدور الإيجابى الذى يقوم به الفرد فى عملية التنشئة؛ حيث إنه ليس مجرد متلقٍ لما يملى عليه فقط؛ إذ يشير فعل الاكتساب إلى قيام الفرد بجهد من جانبه فى تحصيل الاتجاهات والقيم السياسية، واختيار ما يناسبه منها بوعى، مع احتمالات تغير الثقافة السياسية عبر استمرارية عملية التنشئة.

٢- تعريف لوشيان باى، الذى يلفت النظر إلى مراحل التنشئة السياسية، وهو يرى أنها تمر بثلاث مراحل: "الأولى يتحدد وفقًا لها انتماء الطفل لثقافة وتاريخ نظام معين. والثانية يتفهم فيها الطفل هويته ويطبق أدوار المراقب السياسى؛ ليشارك فى مرحلة ثالثة مشاركة فعلية فى الحياة السياسية من خلال عملية التصويت وتولى المناصب السياسية"[٢٧]. ويشدد هذا التعريف على تطور عملية التنشئة مع انتقال الفرد من مرحلة عمرية إلى مرحلة أخرى، ومن ثم يؤكد على الجوانب العملية والتطبيقية فى كل مرحلة.

٣- تعريف دينيس كافافاغ، الذى أكد على أن التنشئة السياسية عبارة عن: "عملية تربية سياسية؛ بما تشمله من بذر المعرفة بالنظام السياسى، أو التدريب على المواطنة، ويمكن أن تعد التنشئة السياسية فى دور معين باكتساب المعايير السائدة لنظام ما؛ فهى محاولة تدفع الناس على فعل ما يريده النظام من القيم والمعايير والمعلومات والمهارات التى تعتبر مرغوبة ونافعة فى ذلك المجتمع...". وهى بذلك يمكن أن تعتبر عملية تنموية لاكتساب المعتقدات والميول السياسية على مدى العمر، كما يمكن اعتبارها وسيلة لإضفاء الشرعية على التباين فى توزيع القوة فى المجتمع. وهى -أيضًا- عملية إدخال القيم والتوقعات التى تؤيد المؤسسات القائمة، وهى الاكتساب التدريجى لأى قيم، كما إنها وسيلة إضفاء الشرعية على سيطرة نخبة أو نظام سياسى"[٢٨]. ويربط هذا التعريف عملية التنشئة بمجمل قضايا النظام السياسى، وبالمشكلات الاجتماعية أيضًا، ويلقى الضوء على أهمية التنشئة فى إضفاء الشرعية على نمط توزيع القوة فى المجتمع، من جهة، ودعم شرعية السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

٤- تعريف ميكل روش، الذى ذهب إلى أبعد من دينيس فى التأكيد على وظيفية التنشئة السياسية فى بناء الولاء للنظام السياسى، وذلك عندما يقول إن التنشئة السياسية هى "تلك العملية التى يصير الأفراد بمقتضاها متوحدين مع النظام السياسى لدرجة تحدد مدركاتهم السياسية وردود أفعالهم إزاء الظاهرة السياسية"[٢٩]. ويلفت هذا التعريف النظر إلى أهمية عملية التنشئة فى تحقيق الاندماج الوطنى؛ وبخاصة فى البلدان التى تعانى من انقسامات أفقية (طبقية)، أو رأسية (طائفية أو عرقية أو مذهبية).

٥- تعريف نورمان أولر وتشارلز هارنجتون، وهو أن التنشئة السياسية:"عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسى عن طريق الأسرة، والمدرسة، والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة"[٣٠]. ويشير هذا التعريف إلى أهم المؤسسات الفاعلة فى إنجاز التنشئة، وفى مقدمتها الأسرة والمدرسة. ولكنه لا يشير إلى التحديات التى باتت تواجهها مثل تلك المؤسسات التقليدية فى القيام بدورها فى غرس القيم والاتجاهات السياسية، ومن أهمها تحديات ثورة الاتصالات وتطور تكنولوجيا نقل المعلومات والدخول فى عصر السماوات المفتوحة، ومن ثم الخروج من عصر الرقابة الحكومية الصارمة على نشر الأفكار وحرية تدفق المعلومات.

٦- تعريف أحمد عبد القادر عبد الباسط، وهو يرى أن التنشئة السياسية هى ذلك المجال من مجالات التنشئة الذى يتم عن طريق تأهيل الفرد ليصبح مواطنًا -كائنًا سياسيًا- يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابى ضمن نسق سياسى معين، ومن خلال الدور الذى يتقلده فى إطار ذلك النسق، ويتم هذا فى إطار نظام التدرج الاجتماعى السائد، وطبيعيته، ومعاييره، ودرجة المرونة والانفتاح فيه"[٣١]. ويثير هذا التعريف إحدى أهم قضايا التنشئة السياسية، ألا وهى قضية المواطنة؛ بما لهذه القضية من أبعاد تتعلق بدور المواطن ضمن الإطار الاجتماعى والسياسى الذى يعيش فيه.

٧- تعريف إسماعيل سعد، وهو يقترب من التعريف السابق؛ إذ يشير إلى أن التنشئة السياسية "عملية يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات التى تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين فى مجتمعاتهم، ويتم من خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم

على التكيف مع البناء المعيارى للمجتمع؛ أى إنها عملية تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دورًا نظاميًا من الأدوار التى تكوِّن النظام الاجتماعى"[٣٢].

٨- تعريف فيصل سالم، وهو يضيق معنى التنشئة السياسية، ويحصر أدواتها فى المؤسسات التعليمية الرسمية، ويرى أنها عملية تقتصر على "التلقين المقصود للمعلومات السياسية والقيم والممارسات الفعلية، وذلك عن طريق الهيئات التعليمية المسئولة عن ذلك بصورة رسمية"[٣٣]. وهذا المعنى لا يخرج عن المعنى التقليدى لعملية التنشئة كمرادف لعملية "التعبئة" التى تستهدف دعم النظام السياسى القائم بغض النظر عن الإيديولوجية التى يتبناها.

ومن بين التعريفات المعجمية المهمة للتنشئة السياسية، تعريف معجم المصطلحات السياسية لها بأنها: "عملية يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجهات: معتقدات، ومشاعر، وقيم حيال الحكومة، والحياة السياسية فى مجملها"[٣٤]. أما دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فقد عرفت التنشئة السياسية بأنها هى "التلقين الرسمى وغير الرسمى، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك فى كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة فى المجتمع"[٣٥]. ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعريفات مرونة وأكثرها قدرة على استيعاب الأبعاد النظرية المختلفة التى تتضمنها عملية التنشئة السياسية.

والسؤال الآن هو: كيف يمكن تفسير علاقة التنشئة السياسية بالطريقة التى يعمل بها النظام السياسى بشكل عام، وليس فقط بالمواطن الفرد وكيفية اكتسابه للمبادئ السياسية وبناء توجهاته بشأن النظام القائم والسلطة الحاكمة وتحديد مواقفه من سياساتها العامة؟

هناك نظريتان يقدمهما الفكر النظرى فى هذا الخصوص وهما: نظرية الأنظمة، ونظرية الهيمنة أو السيطرة فى عملية التنشئة السياسية. وفيما يلى عرض موجز لكل منهما[٣٦]:

أولاً: نظرية الأنظمة

تهتم هذه النظرية بالإجابة على تساؤل مبدئى مفاده: من أى الجوانب يكون للتنشئة السياسية نتائج على الحياة السياسية للأمة ككل؟. يرى إيستون أن استمرارية النظام السياسى مشكلة فى حد ذاتها. وقد أثبت أن الأنظمة السياسية قادرة على الاستمرار عبر الزمن، وبالرغم من ذلك فإنه لا يجب أن تؤخذ الاستمرارية كأمر مفروغ منه، ومن أسباب هذا أن الأنظمة السياسية تتعرض فى الغالب لضغوط وتأثيرات متعارضة. ويبرهن إيستون على أن أحد أهم أسباب استمرارية النظام السياسى هو

التأييد الذى يمنحه أفراد الشعب للنظام، فالتأييد هو الثقة، والإيمان، وشعور الفرد بعاطفة نحو أفراد آخرين أو نحو هدف معين. وهناك تأييد محدود، وآخر عام، أو ما يعرف بالتأييد الكامن، وهو تأييد غير مشروط ويعكس الثقة التى يمنحها المواطنون للسلطة السياسية –عكس التأييد المحدود– والوطنية والولاء هما من ضمن التعبيرات التى تعبر عن هذا النمط من التأييد العام. وهذا التأييد العام يعبر أيضًا عن التلاحم الاجتماعى الذى يسهم بدوره فى المحافظة على استمرارية النظام السياسى وتماسكه –كما يقول إيستون– بالرغم من مروره بأزمات وصراعات داخلية بين الحين والآخر. ولكن من اين يأتى التأييد العام؟ يجيب إيستون ودينيس بالقول إن هذا التأييد يأتى جزئياً من التنشئة السياسية؛ حيث إن هذه التنشئة تكفل التأييد العام عبر عمليات أربع هى: التسييس Politicization، والارتباط بالشخصية الرئيسية فى النظام السياسى (الرئيس) Personalization، ودعم النظرة المثالية Idealization، والمؤسساتية Institutionalization. وعبر هذه العمليات يتولد الشعور بالولاء السياسى، وحب الوطن، ومن ثم يتكون التأييد العام الذى يضمن الاستمرارية للنظام السياسى بالرغم من الضغوط التى يتعرض لها.

ثانياً: نظرية الهيمنة

مفهوم الهيمنة كما هو مستخدم فى الكتابات السياسية يصف حالة السيطرة التى يمارسها قطاع معين من المجتمع (فئة أو نخبة أو طبقة) على بقية المجتمع كله. وبتطبيق هذا المفهوم على التنشئة السياسية، يتضح أن فكرة السيطرة تشير إلى الطريقة التى تتحكم بها جماعات معينة ذات نفوذ سياسى فى الرموز Symbols وتستخدم الدعاية Propaganda والرقابة Censorship من أجل دعم سلطتها وبقائها فى الحكم. ومعنى ذلك أن نظرية الهيمنة توضح الطريقة التى يتم بها نقل أيديولوجية سياسية من الجماعة المسيطرة إلى الجماعات المسيطر عليها فى المجتمع. ويعتقد المنظرون الماركسيون الذين أسهموا فى تطوير هذه النظرية أن للدولة دورًا مهما فى تأمين ووجود سيطرة الطبقة الرأسمالية، وأن دور الدولة فى هذه الحالة ذو وجهين: فهى تستخدم القوة والإمكانات المتاحة لتضمن أن الأفراد الذين يعارضون الترتيبات الاقتصادية القائمة (الرأسمالية) لا يتم الاستماع إليهم أو أخذ رأيهم، ومن ناحية أخرى فإن الدولة تلعب أيضًا دورًا مهمًا فى مجال التعليم، وذلك عن طريق السماح للمواطنين مثلًا بالمشاركة بطريقة لا تلحق بها الضرر؛ الأمر الذى يعنى أن الدولة تساعد فى تدعيم الشعور الوطنى تجاه النظام القائم، الذى يجسد السيطرة ويمارس الهيمنة على جميع المواطنين بشكل

عام. ويعتبر حكم النخبة صورة من الصور المعبرة عن نظرية الهيمنة؛ حيث إن نظرية النخبة تؤكد على الدور المهيمن للجماعة الحاكمة، والتى تعمل ما فى وسعها لضمان استمرارية حكمها، وتحاول أن تورث مزاياها وقوتها لأبنائها، والدليل على ذلك هو وجود الأنظمة الملكية الوراثية. لكن الأحزاب السياسية الواحدية (كما كان الحال فى الاتحاد السوفييتى وفى كثير من دول القارة الإفريقية سابقا) أو الدكتاتورية العسكرية (كما كان الحال فى بلدان أمريكا اللاتينية) يمكن أن تكون أيضًا وسيلة تستطيع الجماعات المهيمنة من خلالها أن تؤمن سيطرتها وبقاءها. وكما هو الحال مع الطبقة المسيطرة؛ فإن النخبة المسيطرة تسخر قوة الدولة –سواء كانت أدوات قهر، أو مؤسسات تعليمية – لصالحها من أجل المحافظة على استمرار سيطرتها.

إن نظرية الهيمنة، أو السيطرة، تؤكد على أهمية عمليات وقنوات التنشئة التى تستخدمها الجماعات المسيطرة لجعل الجماعات التابعة تقبل بالقيم الاجتماعية والنظام القائم الذى يضمن المحافظة على علاقات السيطرة[٣٧]. وتنطلق نظرية الهيمنة من فرضية مفادها أن بقاء نظام سياسى واستمراره لا يكون ممكنا إلا إذا تمكن من تخفيف حدة التوترات والصراعات الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للموارد لصالح الطبقات الحاكمة. والمهم من وجهة أصحاب هذه النظرية أنه يوجد دائما رابحون وخاسرون، وما لم يقتنع الخاسرون بأن الأوضاع القائمة هى أمر طبيعى، أو ملائم، أو شرعى؛ فإن التمزق يصبح أمرًا متوقع الحدوث. والتنشئة السياسية هنا هى عملية ضرورية لتجعل الخاسرين يقبلون الأوضاع كما هى عليه، بل قد يعتقدون أن استمرار هذه الأوضاع هو من صالحهم.

التنشئة السياسية تهتم إذن بالكيفية التى يؤثر بها الآباء فى الأبناء، والمدرسون فى التلاميذ، والقادة فى الشباب وعموم المواطنين. التنشئة السياسية هى باختصار وسيلة تتمكن عن طريقها الأجيال الجديدة من القيام بدورها فى المجتمع السياسى الذى أرست دعائمه الأجيال السابقة. واسترشادًا بنظرية الهيمنة فإن دراسة التنشئة السياسية تتساءل عن الكيفية التى يتعلم بها المحكومون ما الذى يتوقعه منهم الحاكمون، وبهذا المعنى تظل التنشئة السياسية مرادفًا لعملية التعبئة السياسية بمعنى حشد التأييد وتجييش المشاعر فى اتجاه محدد.

وتتناول الكتابات النظرية بعدين آخرين من أبعاد التنشئة السياسية، هما: محتويات عملية التنشئة، والنتائج التى تترتب عليها.

بالنسبة لمحتويات التنشئة السياسية، تؤكد الدراسات على أنها تتضمن ثلاثة مكونات أساسية، هى: أ- بناء ولاءات وتغذية مشاعر ارتباط وانتماء تجاه الوطن والأمة. ب- تقديم معارف وتقييمات حول المؤسسات السياسية والوظائف التى تقوم بها. ج- غرس توجهات بشأن أهداف ومواقف سياسية تتسم بالتأقيت. ويعتبر الانتماء لمجتمع سياسى معين من أول التوجهات السياسية التى يكتسبها الفرد، وهو أكثرها ثباتاً واستقراراً فى الوقت عينه.

أما بالنسبة للنتائج التى تسفر عنها التنشئة السياسية؛ فهى تختلف باختلاف النظرية المستخدمة فى التحليل، فوفقاً لنظرية السيطرة، فإن التنشئة السياسية الفعالة تؤدى إلى استقرار الجماعة الحاكمة، أما وفقاً لنظرية الهيمنة فإن التنشئة السياسية تؤدى إلى التأييد العام؛ الذى يعنى أن "أغلب المواطنين فى معظم البلدان يؤيدون حكوماتهم فى جل الأوقات؛ فالحكومة هى التى توفر البنية التى تجعل الحياة الطبيعية ممكنة؛ حياة تمكن المواطنين من الحصول على العمل، وتربية أسرة، والتمتع بالهوايات، ومهما كانت درجة اختلاف المواطن معه سياسات حكومته، يجد أنه ليس من العقلانية أن يتحدى الحكومة"(٣٨).

وخلاصة ما سبق بخصوص تعريف مفهوم التنشئة السياسية، وأهم النظريات التى تفسر علاقتها بالنظام السياسى وأثرها عليه، هى أن درجة التداخل بين مفهوم التنشئة السياسية ومفاهيم التعليم السياسى، والتربية السياسية أكبر من التداخل بين التنشئة السياسية ومفهوم "**التربية المدنية**"؛ حيث يكمن الفرق الأساسى فى أن جوهر التربية المدنية يهدف -حسب أغلب التعريفات النظرية لها- إلى "الإعداد للمواطنة الواعية والفعالة والمسئولة والأخلاقية بمستوياتها المحلية والقومية والعالمية، فى إطار من حقوق المواطنة ومسئوليات المواطنة والديمقراطية..."(٣٩). وهذا المعنى لا يتطابق مع جوهر التنشئة السياسية الذى يركز على إعداد الفرد للعيش فى مجتمع سياسى معين أيًا كانت أيديولوجيته وأيًا كان نوع نظام الحكم فيه. وهذا الفرق الجوهرى هو الذى يفسر لماذا تهتم التربية المدنية بغرس واكتساب قيم ومهارات وقدرات التفكير الابتكارى، والمشاركة والحوار والثقة والمرونة فى التعامل مع الآخرين، والتسليم بحقوقهم فى ممارسة حياتهم، وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخر، والتسامح والدفاع عن الحقوق والمبادرة بأداء الالتزامات، والالتزام بالإدارة السلمية للخلاف بين مؤسسات المجتمع المدنى والدولة. بينما تهتم التنشئة السياسية -وبخاصة فى البلدان

النامية– بغرس قيم: الانتماء، والهوية، والوطنية، والوحدة الوطنية، والمواطنة بمعناها العاطفى أكثر منها بمعناها الحقوقى أو القانونى والسياسى، والتضامن الاجتماعى والولاء للنظام القائم.

ويذهب د. كمال المنوفى إلى أن التنشئة السياسية بالمعنى السابق هى بمثابة تلقين لقيم سياسية ولقيم اجتماعية ذات دلالة سياسية، وعليه فهى جزء من التنشئة الاجتماعية بوجه عام، وهى عملية يتعرض لها الفرد طيلة حياته، بدءاً بمرحلة الطفولة وانتهاءً بمرحلة الشيخوخة. وتضطلع بها مؤسسات أو قنوات عديدة، أهمها: الأسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق، والحزب السياسى، وأدوات الاتصال الجماهيرى، والجيش. وسيأتى تفصيل الدور الذى تقوم به أهم تلك المؤسسات– من منظور هذه الدراسة– وذلك فى المبحث التالى بهدف بيان موقع المدرسة. والمقرر الدراسى على وجه الخصوص موضوع اهتمام هذه الدراسة. بين مؤسسات التنشئة السياسية وأدواتها المختلفة.

إن منظومة القيم والمبادئ والمعايير السياسية المتعلقة بالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان تندرج ضمن مفهوم التربية المدنية، بينما مفاهيم الانتماء، والهوية، والوحدة الوطنية، والوطنية؛ كلها تندرج ضمن مفهوم التنشئة السياسية بالمعنى السابق شرحه. مع ملاحظة التداخل النسبى بين مفاهيم التنشئة السياسية ومفاهيم التربية المدنية، على المستويين النظرى والتطبيقى، الأمر الذى يجعل الفصل بينهما فصلًا نظريًا لتيسير التناول البحثى. والسؤال الذى سوف تسعى الدراسة للإجابة عليه هو: أى المفهومين أخذت به مقررات التعليم اليمنى فى المرحلة الثانوية؟ أم أنها أخذت بمزيج من كلا المفهومين؟ وما الوزن النسبى لكل مفهوم فى تلك المقررات وما دلالاته من منظور السياسة العامة المعتمدة فى مجال التربية والتعليم؟

وقبل الانتقال إلى تحليل دور تلك المؤسسات فى عملية التنشئة؛ فإن من المهم بيان مضمون القيم الأساسية التى يجرى غرسها عبر تلك المؤسسات . وإن بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق، وبأوزان نسبية تختلف من مؤسسة إلى أخرى. وهناك مجموعتان من تلك القيم والمفاهيم: الأولى تشمل (الانتماء، والهوية، والوطنية، والوحدة الوطنية)، وهى تدخل ضمن مهمات التنشئة السياسية، والثانية تشمل (المواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان)، وهى تدخل ضمن التربية المدنية. وبيان ذلك على النحو الآتى:

أهم مفاهيم التنشئة السياسية

١- الانتماء

يشير مفهوم الانتماء إلى حالة وطنية لا شعورية تتم تغذيتها عن طريق التربية والتعليم، وتوجد هذه الحالة بالضرورة لدى كل إنسان ولد ونشأ فى وطن ما، ولا يجوز تجريد أحد من هذا الشعور بالانتماء، الذى يصبح بمرور الوقت مفهومًا أوسع وأرحب من معظم المفاهيم الأخرى التى سيأتى ذكرها هنا. الانتماء يعبر إذن عن ارتباط الفرد بدوائر متنوعة ليست له إرادة فى اختيارها؛ بل يجد نفسه مرتبطًا بها إما بحكم المولد، أو بحكم الإرث العائلى أو المذهبى. ومن هنا يرى البعض أن الانتماء يعبر عن وضعية طبيعية، ولا يتحول إلى وضعية سياسية إلا إذا انتقل من حالة هذا الارتباط غير الاختياري، إلى الولاء الاختيارى[٤٠]. ومعنى هذا أن الفرد يمكن أن تتعدد انتماءاته (قبلية، ومذهبية، ووطنية، ودينية، وثقافية..)، لكن من الضرورى أن يتوحد ولاؤه، وليس هناك تناقض بين حالة تعدد الانتماءات ومطلب توحد الولاء فى ظل الدولة الوطنية الحديثة.

ومن المفترض أن صدق الانتماء للوطن ينتج الولاء له، ويساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطنى وتقبل الالتزامات، كما يساعد على فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة فى العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومى والمؤسسات السياسية، وتقبل قرارات السلطة السياسية.

وبالمعنى السابق؛ فإن **الحقل الدلالى لمفهوم الانتماء** يشمل: الأفكار والمعلومات والتوجيهات التى تعرف بتاريخ الوطن، وجغرافيته، ومجموعاته الاجتماعية، وإسهاماته الحضارية. وعليه يمكن تعريف الانتماء اليمنى بأنه كل ما يعبر عن الشعور بالارتباط بأرض اليمن، وشعبها بكل مكوناته وفئاته وجماعاته.

٢- الهوية

يشير مفهوم الهوية إلى كل ما يشخص الذات ويميزها. والهوية فى أصلها تعنى التفرد، وهى السمة الجوهرية لثقافة من الثقافات –هى كما قال ابن سينا "تعريف الذات بالذات"– وتتمثل أهم وظائف الهوية فى حماية الذات الفردية والجماعية من مخاطر الذوبان فى الآخر. ولذلك يرى البعض أن الهوية هى الإجابة على سؤال من نحن؟[٤١]. ومن منظور اجتماعى تشير الهوية إلى مركب من العناصر المرجعية والمادية والذاتية التى تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعى. ويوفر وعى الفرد

بانتمائه إلى جماعة تاريخية إطارًا وظيفيًا لإشباع حاجته إلى الأمن النفسى، وإطاراً مرجعيًا لصياغة منظومة قيمية ثقافية تنظم إدراكاته للعالم وتفاعلاته معه، وتقييماته له، كما توفر إطارًا نزوعيًا نحو إنجاز أهداف جمعية مشتركة، دون أن يتعارض ذلك مع أهدافه الفردية الخاصة. وللهوية ضمن هذا المفهوم مستويات ثلاثة تبدأ بالهوية الفردية للشخص، وتمر بالهوية الوطنية، وبهوية الأمة العربية والإسلامية، وتنتهى بالهوية الإنسانية العامة[٤٢]، التى تذكر البشر بأنهم أخوة، وبأن أصلهم واحد.

وطبقًا للمعنى السابق فإنه **الحقل الدلالى للهوية** يشمل الأفكار والمعلومات والتوجيهات التى تعرف بتراث الشعب، ولغته، ودينه، وما أنتجه من آداب وعادات وتقاليد وقيم أخلاقية، وفولكلور. وعليه يمكن تعريف الهوية اليمنية بأنها كل ما يميز الشخصية اليمنية من صفات وخصائص تتضمن تلك المعطيات.

٣- الوطنية

يتداخل مفهوم الوطنية مع مفهوم الوطن، فالوطنية مشتقة من الوطن، والوطن هو ذلك الإطار الجغرافى الذى تواجد عليه شعب ما خلال زمن طويل، وأصبح مرتبطًا بتلك الأرض، وأصبح هو مرتبطًا بها، وصار كل منهما دليلًا على الآخر. والوطن فى جذره اللغوى يشير إلى المنزل الذى يقيم فيه الإنسان، والبلد الذى يتخذه مستقرًا له[٤٣]. وتعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها" حب الفرد وإخلاصه لوطنه"[٤٤]، وضمن هذا الإطار تعنى "الوطنية" الشعور الجمعى الذى يربط بين أبناء الجماعة، ويملأ قلوبهم بحب الوطن والاستعداد للدفاع عنه ضد الأخطار التى تهدده من الخارج. وقد جرى استخدام هذا المعنى للتعبير سياسيًا عن "حركات التحرر الوطنى" التى سعت وناضلت من أجل التحرر من الاستعمار، كما جرى استخدام معنى الوطنية كأساس أو قاعدة لحصر الانتماء فى الحدود الجغرافية الضيقة لأرض الوطن[٤٥]، وذلك للابتعاد عن الأساس الدينى بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع الذى يشهد فى كثير من الحالات تعددية دينية وثقافية وعرقية.

وعليه فإن **الحقل الدلالى للوطنية** يشمل الأفكار والمعلومات والقيم والتوجيهات التى تغذى لدى الفرد الشعور بالاعتزاز بوطنه الذى يعيش فيه، وشعبه الذى ينتمى إليه، وتجعله مستعدًا لبذل كل ما فى وسعه من أجل ترقيته وتقدمه، ومن أجل التضحية فى سبيله والدفاع عنه ضد أى تهديد يتعرض له.

٤- الوحدة الوطنية

ارتبط ظهور مفهوم الوحدة الوطنية بوجود تنوع واختلاف بين أبناء المجتمع الواحد على أساس الدين أو المذهب، أو اللغة، أو العرق، أو الثقافة. ويقصد بالوحدة الوطنية فى هذه الحالة: اتحاد مكونات المجتمع المتنوعة -على تلك الأسس أو على بعضها- فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتاريخ، فى مكان واحد وتحت سلطة نظام سياسى واحد. كما إن الوحدة الوطنية تعنى أيضًا وحدة المشاعر تجاه قضايا الوطن والعمل يداً بيد، مع مراعاة خصوصيات شرائح المجتمع وتكويناته المختلفة. وعادة ما يُنظر إلى الوحدة الوطنية على أنها الدائرة الأولى لأى وحدة أخرى أوسع منها على المستوى القومى (العربى مثلًا)، أو على مستوى الأمة (الإسلامية مثلًا).

وليست الوحدة الوطنية مرادفاً لمفهوم الانصهار التام لجميع مكونات المجتمع وإزالة جميع التباينات؛ وإنما هى تعنى فى المقام الأول عدم التمييز بين تكل المكونات، والإقرار بحقوقها على قدم المساواة، وأن يقر كل طرف بحقوق الطرف الآخر ويعترف بوجوده وفق خصوصيته[٤٦]، وينتج عن ذلك تجانس يجعل من التنوع مصدرًا للثراء وليس للتنازع.

ويقع فى **الحقل الدلالى للوحدة الوطنية**- بالمعنى السابق- الأفكار والمعلومات والقيم والتوجيهات التى تعلى من شأن التوافق بين أبناء المجتمع، وتدين النزعة العصبية، وتحذر من الانقسامات والمنازعات بين جماعاته، وترفض التمييز فى المعاملة على أساس الانتماءات الأولية (الدين، المذهب، القبيلة، اللغة...)، وتدعم أسس السلم الأهلى، وتدعو إلى الاستفادة من جميع الخصوصيات فى العمل الوطنى العام[٤٧]. وتكتسب مسألة الوحدة الوطنية أهمية بالغة فى سياق المجتمع اليمنى الذى يشهد تنوعًا مذهبيًا، وقبائليًا، وسياسيًا، وجهويًا.

أهم مفاهيم التربية المدنية

١- المواطنة

يشير مفهوم المواطنة. من منظور التربية المدنية. إلى علاقة اجتماعية وسياسية "تقوم بين فرد طبيعى ومجتمع سياسى (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثانى الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"[٤٨]. إن جوهر المواطنة هو المساواة أمام القانون، واعتبار المواطن تحت حماية الدولة بشكل متساوٍ مع الجميع طبقاً للقانون. والمواطنون هم فقط ذوو الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهم فى الوقت

ذاته ذوو المسئولية عن القيام بواجباتهم وأداء ما عليهم على أفضل ما يكون، وتلك هى المواطنة الفعالة التى فى المجتمع السياسى الحديث. وهى باعتبارها الرابط الاجتماعى والقانونى بين الأفراد والمجتمع السياسى الديمقراطى تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات، مسئوليات والتزامات مهمة، من دونها يفشل المشروع الديمقراطى. وتنقسم مسئوليات المواطن إلى نوعين: مسئوليات تفرضها الدولة على مواطنيها(مثل دفع الضرائب، وطاعة القوانين..)، ومسئوليات يقوم بها المواطنون طوعًا (مثل: المشاركة فى تحسين الحياة المدنية، وممارسة النقد البناء، والمسئولية عن الصالح العام، والخير المشترك...)[٤٩].

المواطنة إذن هى علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن، وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية فى المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة فى الحياة العامة، والقدرة على المشاركة فى التشريع واتخاذ القرارات، وهذه من المهمات الأساسية للتربية المدنية.

وبهذا المعنى فإن **الحقل الدلالى لمفهوم المواطنة** يشتمل أساسًا على الأفكار والمعلومات والقيم والتوجيهات التى تنظم علاقة الفرد بالدولة بما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات وفقًا للقانون؛ وتؤكد على سيادة حكم القانون، والمساواة أمامه، وتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات بالنسبة لكل فرد يحمل جنسية الدولة دون تمييز دينى أو عرقى أو ذكورة أو أنوثة، ومن ثم تجسيد ذلك فى دستور ديمقراطى، وترتكز هذه الحقوق والواجبات على أربع قيم أساسية هى: المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية.

٢ – الديمقراطية

مر مفهوم الديمقراطية بمراحل عديدة، وتنازعته نظريات وتوجهات مختلفة، ولم يتوصل المنظرون السياسيون إلى تعريف جامع مانع له –حتى اليوم– رغم كثرة الكتابات التى تناولته على المستويات النظرية والتطبيقية. ويتمثل جوهر الديمقراطية فى الحكم بواسطة الشعب وعدم احتكار السلطة فى يد فرد واحد، أو فئة أو أسرة أو طبقة؛ أى أن يكون للشعب الحق فى اختيار حكامه ومحاسبتهم وعزلهم. ويؤكد البعض –مثل برهان غليون– على أن الديمقراطية تعنى التعبير الصادق على مستوى السلطة والسياسة العامة للدولة عن الإرادة الشعبية، بما تشتمل عليه من تنوع وتباين فى المصالح[٥٠]. ويرى البعض الآخر مثل شومبيتر أن الديمقراطية "نظام للحكم تتنافس فيه النخب للحصول على حق

الحكم، وذلك عن طريق النظام الانتخابى"[٥١]، ونلاحظ أن "المشاركة" فى تدبير الشئون العامة بمعناها الواسع هى قاسم مشترك أعظم فى جميع التعريفات التى تتحدث عن ممارسة الديمقراطية.

وبهذا المعنى فإن **الحقل الدلالى للديمقراطية** يشتمل على الأفكار والمعلومات والقيم والتوجيهات التى تتحدث عن حكم الدستور والقانون ودولة المؤسسات، وتنص على احترام الحريات العامة والخاصة، وفصل السلطات، وتعدد الأحزاب السياسية، ودورية الانتخابات، والتداول السلمى للسلطة عبر الانتخابات الحرة والدورية، وحرية الرأى والتعبير، ووجود صحافة حرة، وحق المشاركة فى الانتخابات[٥٢] (بالتصويت والترشيح)، والمحاسبة، وتؤيد حق تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والروابط المهنية والنقابية، وإتاحة الفرصة للمواطنين كافة وعلى قدم المساواة للمشاركة فى صنع القرار السياسى، وفى تحديد الاختيارات السياسية المتعلقة بالمجال العام، وكذلك فى تحمل المسئولية عن هذه الاختيارات.

٣- حقوق الإنسان

تكرس الاهتمام بحقوق الإنسان فى التاريخ المعاصر من خلال الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التى شكلت ما يشبه "مرجعية أخلاقية عالمية" تحيط التصرف فى شئون الأفراد والجماعات البشرية بمنظومة من الحدود والضوابط التى تتقلص بموجبها رقعة السيادة المطلقة التى كان يمارسها الحكام[٥٣]، فى ظل أنظمة استبدادية. ومن هنا ترتبط منظومة حقوق الإنسان بالنظام الديمقراطى ارتباطاً وثيقاً. وفى إطار النظام الديمقراطى توثقت العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الحد الذى أضحت فيه الديمقراطية ذاتها عبارة عن ممارسة لتلك الحقوق و"أى أزمة يتعرض لها أحد المفهومين تعتبر أزمة للآخر".

وتتحدث نظرية حقوق الإنسان عن ثلاثة أجيال متتابعة من الحقوق، هى: الحقوق المدنية والسياسية للفرد، وهى تتركز حول الحريات العامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهى تخول فى مجملها للفرد الحق فى اقتضاء خدمة أساسية من الدولة، وهناك نوع ثالث يسمى "بحقوق التضامن" وتشمل أربعة أنواع من الحقوق، هى: الحق فى السلام، والحق فى التنمية، والحق فى البيئة، والحق فى حماية الثروة العامة للإنسان، وهذه الحقوق تخول جميع الأفراد حق مطالبة غيرهم من الأفراد باحترام قيم عالمية معينة فى إطار من التضامن. بيد أن هذا النوع الأخير من

الحقوق لم يتبلور بعد فى الوثائق الدولية أو الدستورية الملزمة[٥٤]. وثمة ثلاثة مستويات للحديث عن حقوق الإنسان هى: مستوى الاحترام الذى يعنى مجرد النص عليها فى الدستور أو القانون، ومستوى الحماية الذى يعنى وقوف الدولة ضد أى انتهاكات لها أو انتقاص منها، ومستوى التنفيذ، وذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية لكى تضمن الدولة لمواطنيها إشباعا كاملا لها.

وبهذا المعنى فإن **الحقل الدلالى لحقوق الإنسان** يشتمل على الأفكار والمعلومات والقيم والتوجيهات التى تتحدث عن حقوق الفرد المدنية والسياسية (وهى تتداخل مع مضمون الديمقراطية السياسية بشكل كبير) مثل سيادة القانون، والمساواة، والحريات المدنية، وحرية العقيدة، وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية التى تتطلب قدراً من تدخل الدولة كتقديم المعونات وتوفير فرص العمل[٥٥]، وحقوقه الجماعية، أو ما يطلق عليه حقوق التضامن (السلام- التنمية- البيئة- الثروة العامة للإنسانية).

وقد سبقت الإشارة إلى أن هناك مؤسسات وهيئات متعددة تسهم -بدرجات متباينة- فى غرس قيم ومفاهيم التنشئة السياسية، وكذلك فى غرس قيم ومبادئ التربية المدنية. وتأتى الأسرة، والمدرسة، فى مقدمة تلك المؤسسات؛ أما الأسرة فباعتبارها المحض الاجتماعى الأول للفرد الذى ينمى لديه الوجدان الوطنى عن طريق منظومة من القيم التى تبثها التربية العائلية. وأما المدرسة فهى المؤسسة الثانية التى تستلم الفرد من الأسرة وتصقل وعيه وتنقله من حيز الجماعة الأولية (الأسرة- العائلة) إلى حيز الجماعة الوطنية.

خاتمة

اتضح مما سبق أن التنشئة السياسية تقوم بدور أساسى فى تكوين الاتجاهات وبناء منظومات القيم والمبادئ والمعايير التى تسهم فى تشكيل هوية الفرد -المواطن- كما تسهم أيضًا فى تشكيل هوية المجتمع وإكسابه شخصيته القومية التى تميزه عن غيره من المجتمعات. أما التربية المدنية فهى تركز على قيم الحوار والمواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية، وبناء القدرات الذاتية للمواطنين وإكسابهم مهارات متنوعة؛ لتحقيق درجة أعلى من التعايش المشترك وتحسين نوعية حياتهم.

ومن الملاحظ أنه فى ظل الدولة الحديثة أصبح الهم الأساسى للدولة هو كيفية ضمان ولاء الشعب لها بأجياله المتتابعة. ومن هنا سعت باستمرار لإحكام السيطرة على عملية التنشئة السياسية ومؤسساتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص المدرسة والمؤسسات الإعلامية.

وعليه؛ فقد اكتسبت عملية التنشئة وغرس القيم السياسية والمدنية مكانة مركزية فى سياسات الدولة الوطنية الحديثة، وتميزت هذه العملية بمجموعة من الخصائص والأهداف والأدوات. ومن أهمها غرس بعض القيم والأفكار التى ترى الدولة أنها ضرورية لتحقيق برامجها وسياساتها العامة، وتغير بعض العادات والقيم التى ترى أنها سلبية، أو لا تتوافق مع اتجاهاتها وسياساتها فى التحديث والتنمية، أو قد لا تتسق مع العقيدة السياسية التى تتبناها الجماعة الحاكمة –السلطة– فى فترة زمنية معينة، أو مع التحولات التى شهدتها معظم الأنظمة السياسية فى العالم منذ انهيار الكتلة الاشتراكية وصعود التوجه الليبرالى الديمقراطى على النمط الغربى.

وقد زاد الاهتمام أيضًا –خلال العقود الأخيرة– بعملية التربية المدنية، على اعتبار أنها أكثر ملاءمة للتوجهات الديمقراطية وحقوق الإنسان السائدة فى الخطاب السياسى العالمى. وحتى تتحقق تلك الأهداف فى ظل الدولة الوطنية الحديثة فإن هناك مجموعة من المؤسسات والهيئات التى تسهم فى عملية التنشئة السياسية . والمقررات الدراسية تعتبر واحدة من أكثر المؤسسات التى اعتمدت عليها الدولة العربية الحديثة، ولا تزال تعتمد عليها إلى حد كبير فى تحقيق أهدافها من التنشئة السياسية والمدنية. وفى ظل الثورة الهائلة لنظم المعلومات والأفكار والقيم عبر العالم من مجتمع إلى آخر، وسقوط كثير من الحواجز القديمة التى كانت تحول فى السابق دون حرية انتقال الأفكار والأشخاص؛ فى ظل أصبحت المؤسسات التى كانت تقوم بأدوار رئيسية فى عملية التنشئة الاجتماعية –بمعناها الواسع– داخل الإطار الوطنى: وفى مقدمتها المؤسسة التعليمية، والمؤسسة الإعلامية، تزاحمها مؤسسات أخرى وأدوات أخرى عابرة للحدود، وقادمة من السماوات المفتوحة والفضائيات، وهى تحمل رسائل مكثفة ومكررة فى بعض الحالات، وتستهدف تغيير منظومات القيم والمبادئ والمعايير والتوجهات التى هى من صلب عملية التنشئة السياسية والمدنية؛ الأمر الذى يعنى أن المؤسسات القديمة للتنشئة السياسية والمدنية أصبحت تواجه منافسة حادة فى مجال عملها، مما يهدد دورها بالانحسار والتضاؤل، وربما الاختفاء فى مرحلة لاحقة إذا استمرت على ما هى عليه دون أن تطور نفسها وتستوعب المتغيرات الجديدة؛ سواء بتطوير المقررات الدراسية، أو إصلاح العملية التعليمية من كل جوانبها؛ وبخاصة المقررات والمناهج الدراسية. وإضافة إلى ما سبق يجب الأخذ فى الاعتبار التداعيات التى تنتجها العولمة على عملية التنشئة السياسية، وهذه التداعيات تتضح فى جوانب ثلاثة، هى:

أ- دعم مجموعة من القيم والمبادئ والسياسات.

ب- تهميش مجموعة أخرى من القيم والمبادئ والسياسات.

ج- فرض منظور جديد من القيم والمعايير الثقافية والأخلاقية.

ومن هنا تكتسب مفاهيم التنشئة السياسية والتربية المدنية وحقولها الدلالية أهمية كبرى فى سياق التحديات التى يواجهها المجتمع العربى بشكل عام؛ وبخاصة فيما يتعلق بالتوجهات الفكرية والسياسية والثقافية التى يعاد صوغها تحت تأثير موجات التغيير التى يحدثها "الربيع العربى".

المراجع

١- انظر: ريتشارد داوسن (وآخرين)، التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، ومحمد زاهى محمد بشير المغيربى (بنغازى: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٠)، ص ص ١١، ١٩.

٢- المرجع السابق، ص١٢

٣- انظر: حسين لوشن، استراتيجية تطوير التعليم: نماذج نظرية، ورؤية مستقبلية، المجلة العربية للتربية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٣، ص١٦.

٤- انظر بصفة عامة

:Dennis, jack ,ed. Socialization to Politics: A Reader .New york:jhon wiley,1973.

٥- انظر: داوسن، مرجع سابق، ص ص ١٢- ٢٢.

٦- انظر: إسماعيل على سعد، ومحمد عاطف غيث، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص٣٢٩.

٧- انظر: C.V.Good Dictionary of Education, 3rd. Education, New York: Mc Hill,1975, p425.

نقلًا عن: طاهر محمد الأهدل: دور التنشئة السياسية.. دراسة تحليلية وميدانية لمدارس العاصمة صنعاء (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة صنعاء، ١٩٩٩م) ص١٢.

٨- انظر مثلًا: كمال السيد درويش (وآخرين)، التربية السياسية للشباب (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٣)، ص١٠.

٩- حول هذا المعنى انظر: بشير صالح الرشيدى، مناهج البحث التربوى رؤية تطبيقية مبسطة (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٠)، ص١٨.

١٠- انظر، داوسن، مرجع سابق، ص ص١٧- ١٨.

١١- انظر: جاك ديلور (وآخرين)، التعلم ذلك الكنز المكنون . تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين(القاهرة: مركز المطبوعات. اليونسكو، ١٩٩٩)، ص٤.

١٢- انظر: بشير الرشيدى، مرجع سابق، ص١٨.

١٣- انظر: سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية (القاهرة: إيتراك للطباعة، ٢٠٠٤) ص٣٩.

١٤- انظر: كمال المنوفى: التنشئة السياسية فى الأدب السياسى المعاصر. مجلة العلوم الاجتماعية. الكويت. العدد الرابع، السنة السادسة، يناير١٩٧٩، ص ص٩و١٠.

١٥- داوسن، مرجع سابق، ص٢٤.

١٦- المرجع نفسه، ص٢٥.

١٧- المرجع نفسه، ص٢٦.

١٨- انظر: طاهر الأهدل، مرجع سابق، ص١٢.

١٩- انظر: عبد المنعم المشاط، التربية السياسية (القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩١)، ص ص٥٥-٥٧.

٢٠- انظر: هبة عبد اللطيف النيال، منهج مقترح فى التربية السياسية بمرحلة التعليم الأساسى (رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة عين شمس، ١٩٩٣)، ص ص٥٠- ٥١.

٢١- لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم إبراش، علم الاجتماع السياسى (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص١٩.

٢٢- حول هذا الموضوع انظر: محمد محمد السكران، التنشئة السياسية والاجتماعية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص٨.

٢٣- من الدراسات التى أجريت حديثًا حول التربية المدنية انظر على سبيل المثال: كمال مغيث ومنى درويش، التربية المدنية فى الوطن العربى: قضايا وإشكاليات (القاهرة: الشبكة العربية للتربية المدنية، ٢٠٠٣). والسيد عليوه، التعليم المدنى والمشاركة السياسة للشباب: المواطنة والديمقراطية (القاهرة: مركز القرار للاستشارات

٢٠٠١). ورسمى عبد الملاك، دور الإدارة المدرسية فى تفعيل التربية المدنية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى فى مصر (القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية، ٢٠٠١).

٢٤- لمزيد من التفاصيل حول اتجاهات التعريف بمفهوم التربية المدنية، انظر: مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية فى المدرسة المصرية، تقديم أحمد يوسف سعد (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، أطروحات جامعية رقم ٦. ٢٠٠٦) ص ص٨١- ٨٨.

٢٥- المرجع السابق، ص ٨٢.

26- G.Almond and B. Bowell, Comparative Politics: A Development Approach (Boston:Mars,1966) p.24
نقلًا عن: عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢)، ص٥٨.

٢٧- انظر: عبد البارى محمد داود، التنشئة السياسية للطفل (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٤.

٢٨- انظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى، التنشئة السياسية ودور التعليم، بحث (غير منشور) قدم إلى ندوة "التنشئة السياسية للأطفال فى مصر٤- ٦ مايو ١٩٩٦، ص٢. وقريب من هذا التعريف انظر أيضًا: عبدالبارى محمد داود، التنشئة السياسية للطفل (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٩)، ص٣٣.

29- Michael Rush, Politics and Society: An Introduction to Political Sociology (New York: Prenticetlall,1992) p92. .

وانظر أيضًا عبد السلام نوير: المعلمون والسياسة فى مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠١)، ص٣٢.

٣٠- انظر: كمال المنوفى، التنشئة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨.

٣١- انظر: أحمد عبد القادر عبد الباسط، العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة، مجلة العلوم الاجتماعية . الكويت . العدد الرابع، السنة السادسة، ١٩٧٩، ص ص٣١- ٣٢.

٣٢- انظر: إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص٣٠٩.

٣٣- فيصل سالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية: دراسة ميدانية فى بعض دول الخليج العربى (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨١)، ص١٩

٣٤- انظر: نيفين مسعد (وآخرين)، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٤.

٣٥- انظر:

Fred Greenstein," Political Socialization", in: International Encyclopedia of the Social Sciences,1968, Vol.,14. p551.

نقلًا عن:كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص٣٣.

٣٦- اعتمدت الباحثة فى تقديم خلاصة كل من النظريتين المذكورتين على ما ورد فى كتاب داوسن، مرجع سابق، ص ص ٣٤- ٤٧ باختصار وتصرف فى الصياغة.

٣٧- لمزيد من التفاصيل حول أطروحات نظرية الهيمنة؛ وبخاصة فى الفكر الماركسى وما بعد الماركسى انظر: إبراهيم البيومى غانم، نظريات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى (محاضرات فى الفكر السياسى الغربى. قسم العلوم السياسية /كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت ٢٠٠٣)، ص ص٦- ٩.

٣٨- داوسن، مرجع سابق، ص ٥١.

٣٩- انظر: مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ٨٨.

٤٠- محمد محفوظ، الشيعة فى السعودية بين تطلعات الإصلاح وضغوطات الواقع. دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت.(ملفات خاصة ٢٠٠٣. الشيعة فى السعودية).

٤١- من هؤلاء صمويل هنتنجتون، انظر:

Francis Fukuyama, Identity, migration and Democracy. In Journal of Democracy, April2006,vol,No.2.

٤٢- انظر:عبد العزيز الدوري، الهوية الثقافية العربية والتحديات، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٣٠. ١٩٩٨/٤/٤، ص ص٦٥-٨٦.

٤٣- انظر: ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر للتوزيع والنشر،٢٠٠٠) ج١٥، ص٢٣٩.

٤٤- انظر: الموسوعة العربية العالمية (الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،١٩٩٦)، ص١١٠.

٤٥- انظر: طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر (القاهرة: ١٩٣٨)، ص٩٢.

٤٦- انظر: عبد الله بن ناجى آل مبارك، قراءة فى مفهوم الوحدة الوطنية، جريدة الرياض، ٢٠٠٤/٤/١٤.

٤٧- انظر: محمد محفوظ، الأقليات وجدليات الوحدة والحرية، موقع مجلة التجديد العربى على الإنترنت، عدد بتاريخ٢٠٠٦/١٠/٥.

٤٨- انظر: محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥)، ص ٥٦.

٤٩- انظر: مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ٩٠.

٥٠- انظر: برهان غليون، "الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة"، فى: (برهان غليون وآخرين)، حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٠.

٥١- انظر: محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: مطابع دار الوطن، ١٩٩٤) ج١/ص ٣٩١.

٥٢- موريس كرانستون (محرر)، المصطلحات السياسية (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع ١٩٦٩)، ص٣٧.

٥٣- مصطفى الفيلالى، نظرة تحليلية فى حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢، ١٩٩٧، ص ٨٣.

٥٤- عبد الفتاح حسين العدوى ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، مؤسسة سجل العرب ،سلسلة الألف كتاب رقم ٥٣٢ ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص ٣٤٤.

٥٥- أحمد فتحى سرور، المرجع السابق، ص ص ٤٤- ٤٥.

Abstract

Political Socialization and Civic Education
A Study of Concepts and their Semantic Domains

Belkis Mohamed Ismail

This study addresses two foundational concepts—**political socialization** and **civic education**—as integral components of the broader socialization process. It frames the discussion within the context of a profound crisis affecting Arab educational systems, particularly in terms of the **tools employed** and the **content delivered** in these processes. The research highlights the impact of rapid technological shifts that have diminished the influence of traditional institutions like the **family** and **school**, while elevating the role of **social media** and **new digital platforms**. These changes have significantly reshaped how values, norms, and ideas are transmitted across societies. The study concludes by stressing the need to **reinforce core values and collective identity**, and to **revitalize civic and political education frameworks** in the Arab world. This includes updating curricula and reforming educational systems to effectively engage with the realities of a rapidly evolving digital age**.**

Key words: Political Socialization, Civic Education, Education and Instruction.